

إكمال الإنتصار العسكري على داعش واستدامته يستلزم مصالحة مجتمعي وارادة وطنية

تبرز أهمية المصالحة المجتمعية في نينوى بعد مرحلة داعش لأرساء السلام بين المواطنين وكل الاطراف الإخرى السياسية والمجتمعية، ويهدف نزع فتيل اي حرب مستقبلا ولمنع انزلاق الإوضاع مجددا لمرحلة داعش وماسبقها، كما ان عدم العمل على تحقيق المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية ممكن أن يسهم في شعور الضحايا وعوائلهم بالظلم وعدم تحقيق العدالة لهم وهذا لايساعد في تحقيق التعايش المشترك وبناء النسيج المجتمعي الذي بدوره قد يسهم في اعادة نشاط الجماعات المسلحة بطرق واساليب جديدة.

اكتشاف الحقيقة والمحاسبة واجراءات العدالة الإنتقالية هي خطوات عملية باتجاه تعزيز المواطنة والانتماء.

تحقيق السلام والاستقرار يتطلب الاتفاق على أهمية المصالحة ويجب توفر ارادة وطنية لتحقيقها، ولتنفيذها يتم تشريع قانون يعني بالمصالحة المجتمعية وبناء السلام يوجه الموارد والجهود نحو معالجة الأسباب والاثار التي اسهمت في تفاقم النزاع وانتشار الجماعات المسلحة الارهابية. كما تستند ورقة السياسة هذه في اعدادها على بحث اعد باعتماد المنهج العملي لأجراء البحوث النوعية وبتدريب واستشاره مقدمة من جامعة اوترخت في هولندا.

المصالحة المجتمعية مشروع وطني

ينبغي ان يتم وضع مشروع وطني شامل للمصالحة المجتمعية الذي يكون أساساً جيداً لتحقيق السلام الدائم في نينوى، وتهيئة الموارد المادية والبشرية له، وأن تجري العملية بصورة شفافة وفق معايير النزاهة والمهنية، وبعد اعداد دراسات واحصاءات دقيقة عن الاسباب التي ادت الى الصراع وعن الجرائم التي رافقت وجود التنظيم الارهابي " داعش " وهذه الوثائق تسهل تحقيق المصالحة.

لاعدالة بلا حقيقة

- لكشف الحقيقة يجب تشكيل لجنة رسمية متنوعة وشاملة تضم شخصيات من البرلمان والحكومة والمجتمع المدني ورجال دين وقضاة ومستشارين محليين ومن الممكن الإستعانة بخبرات دولية فضلا عن ممثلين من الفئات المتضررة مثل شيوخ عشائر والاقليات من الإيزيديين والمسيحيين والشبك وغيرهم. ومن المهم ان لاتتضمن اشخاص هم شركاء في الانتهاكات، ومن التحديات ان تكون اللجنة قريبة من الناس وتؤمن لهم مساحة لتقديم افاداتهم وحمائيتهم من اي انتهاك، سرد الحقائق من الامور المهمة التي يستند عليها عمل المصالحة وبناء السلام وتستند عليها الاجراءات الاخرى الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة والمحاسبة والتعويض وما يتعلق بها.
- يجب الانتباه الى ان عوائل الشهداء من القوات الامنية والناجين والناجيات من العنف لايجب ان يتحملوا العبء الأكبر في المصالحة ويتم مطالبتهم بالتسامح دون وجود اقرار بالذنب واعتذار بينما يحصل الجاني على العفو او يتم التخفيف عن الجناة اذ يشعرهم هذا بانهم ظلموا مرتين.

لا يمكن الوصول الى تسامح حقيقي بدون العدالة الإنتقالية.

يكون التسامح ممكنا عندما يعترف الجاني بالذنب ويطلب السماح عندما يتحقق نوع من العدالة ويتم تعويض المتضررين وعندما يشعر المواطن بالاستقرار والأمان، فمن غير المنطقي ان تطالب عوائل الايزيديين بالتسامح وبعضهم لا يزال لم يعرف مصير ابنائهم ونسائهم التي تم سبيهن والاتجار بهن كيف يسمح من تعرض للاهانة وضياع الكرامة دون ان يتم استعادة حقوقه، عندما تتحقق قضايا العدالة الانتقالية ويتم كشف الحقيقة كاملة واجراء المحاسبة والمساءلة عندها من المنطقي ان تطالب بالتسامح وتسعى لعملية التعايش المشترك ويتم السعي لبناء السلام بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، بناء السلام والتسامح يتطلب ان يشعر المواطنون بانهم في دولتهم وانهم مواطنون متساوون مع الآخرين وان يشعر ابناء الاقليات بأن حقوقهم تحترم وأن يعترف بهويتهم وثقافتهم وأن لا يتم فرض اي ثقافة او طقس عليهم واحترام المعتقدات الدينية لهم ومهم اعادة تعمير وترميم المزارات والاماكن الدينية التي تم تدميرها من قبل داعش التي تعني الكثير لهم.

تعويض المواطنين عن خسائرهم يشعرهم بمسؤولية الدولة تجاههم ويسهم في استرداد كرامتهم

يمكن ان تجري عملية التعويضات لجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين عن طريق لجنة الحقيقة التي قد توكل لها مهمة وضع برامج للتعويضات على المستوى الفردي والجماعي، يجب ان يعرض الافراد عن الخسائر المادية التي لحقت بهم من تهديم المنازل واحتراقها وضياع المشاريع والممتلكات، أن اهمال خسائر المواطنين وعدم تعويضها يشعرهم بالظلم والخسارة ولايسهل عملية تحقيق السلام وربما تحصل مستقبلا عمليات انتقام او حقد واعمال ارهابية واذا توفرت فرص اخرى لن تجد المواطن يقف الى جوار الدولة اذا لم تكن توفر له حياة كريمة، من التحديات هي الكلفة المرتفعة لأصلاح الدمار، اما برامج جبر الضرر الجماعي فتشتمل على اصلاح البنى التحتية والتجارية للمدينة وهناك فرصة لتنفيذ ذلك بالحصول على الدعم من المنظمات الدولية التي يقوم بعضها بالعمل في مناطق سهل نينوى حاليا على اجراء اصلاحات على المنازل المحترقة وتقديم بعض التعويضات المادية.

انصاف لعوائل الشهداء والضحايا ومحاسبة مرتكبي الإنتهاكات

هناك انتهاكات حصلت تصل الى مستوى الابداء على اساس العرق التي تعرض لها الايزيديون فضلا عن الانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين مثل جريمة سبايكر وغيرها من الجرائم، أن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاك يجب ان تكون بعيدة عن الضغوط السياسية لذلك يجب العمل على ان يكون القضاء عادلا ونزيهاً وبعيداً عن كل الضغوط وهذا يتطلب ان تكون هناك حماية لمن يتعامل مع هذه الملفات من القضاء، وينبغي ان يكون القانون مطبقاً على الجميع بالمساواة وبدون تمييز مما يؤثر على مسار المصالحة وبناء السلام وغير بعيد ان يكون له اثار على استمرار السلام فأحد الاسباب الرئيسية للاحتجاجات التي انطلقت عام 2012 كانت سوء استخدام قانون مكافحة الارهاب وتحديد المادة 4 واحتجاز المواطنين لسنوات بدون محاكمة او اطلاق سراحهم.

مالذي ساعد على احتلال داعش لنيوى؟ استنتاجات واثار.

وجود مشكلة المناطق المتنازع عليها بين حكومة بغداد واقليم كوردستان وعدم استكمال حل هذه الاشكالية وفق الدستور والمادة 140 من الدستور ساهم في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي نشوء ازمات مستمرة.

تغيّر في النسيج المجتمعي وهوية المناطق نتيجة للتغيير الديموغرافي الذي قام به النظام السابق مما اسهم في زيادة التوتر وسهل عملية اثارة الصراع في المنطقة.

زيادة البطالة وتعمق الطائفية بصورة اكبر نتيجة لأنتشار الفساد السياسي والمالي بعد 2003 مما ساهم في تأزيم الاوضاع الاجتماعية والسياسية في محافظة نينوى.

تمكن داعش من السيطرة على مدينة الموصل ومدن عراقية اخرى بعد ان كان الفساد قد نخر جسم المؤسسة العسكرية في هذه المناطق وعدم انسجامها مع المجتمع المحيط الذي يعد مجتمع معادي لها لكون الممارسات كانت توصف بالعنصرية وغير المهنية وهذا اسهم في انسحاب القوات الامنية وسيطرة المجاميع المسلحة التي لاقت الترحيب من الاهالي في بداية الأمر واعتبروها ثورة او انقاذ لهم من الحكومة الظالمة.

أن اجتثاث البعث والمساءلة والعدالة تجربة لم تدار بصورة جيدة ولها أثار سلبية ولذلك عملية الإقصاء كانت توصف بأنها عملية تطهير وليست تقييم ولم يجري التفريق بين من هو بعثي وصدامي على اساس انتهاكات حقوق الانسان ولم تجري محاسبة غير الرموز الكبيرة وهذا ساهم في خلق جماهير كبيرة ناقمة على النظام السياسي والدولة.

التعامل بقسوة مع مطالب المحتجين من قبل حكومة نوري المالكي ساهم في تأجيج الصراعات واعطى المجال لاتساع الجماعات المسلحة التي حصلت على مقبولية لدى الناس بدلا من الدولة التي عدوها ظالمة.

نتجت عن عملية احتلال داعش لمدينة الموصل ومدن سهل نينوى انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان مارسها التنظيم ضد الأهالي فضلا عن الدمار الذي لحق بالمعالم الاثرية والدينية والحضارية.

تشريع قانون للمصالحة الوطنية يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي ويعزز من التعايش المشترك بين المكونات

نوصي بان يقوم مجلس النواب العراقي بتشريع قانون لتحقيق المصالحة المجتمعية وبناء السلام في العراق، الذي يركز في تطبيقه على المناطق التي حصل فيها الصراع وبالاخص محافظة نينوى، وينبغي ان يأخذ القانون بنظر الاعتبار النتائج التي عرضتها الورقة اعلاه ويجب أن يشمل القانون المحاور الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

توفير العدالة الانتقالية وكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكي الانتهاك اضافة الى تعويض المتضررين وعوائل الشهداء والضحايا والعمل على مرحلة الاستشفاء للمتضررين، وتخليد الذكرى.

اصلاح أثار عملية المساءلة والعدالة وبالاخص عمليات فصل الموظفين بدون اثبات تهم عليهم وما ترتب عليها من اثار لاحقا.

المحاور الاساسية التي يجب ان يركز عليها قانون المصالحة المجتمعية

اكمال تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق ما خطط له وذلك للعمل على توفير الاستقرار لهذه المناطق وفق اراء سكانها.

يجب العمل على توفير الخدمات والأمان واعادة أعمار المدن التي تعرضت للحرب واحتلال داعش واصلاح البنى التحتية لها وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.



Universiteit Utrecht

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

إن ورقة السياسة هذه والبحث ضمن نشاطات مشروع تميم ومراعاة المنظور الجندري في الانتقال الى الامن والسلام في العراق والذي تنفذه جمعية الامل العراقية بدعم من منظمة باكس الهولندية وبالتعاون مع جامعة اوترخت الهولندية التي قامت بتدريب الباحثين على منهجيات البحث التشاركية واعداد اوراق السياسات. للحصول على البحث الكامل يمكن التواصل مع الباحث عبر الايميل: zaher.rhj@gmail.com